نظرية التسوية واقتصاد الاتفاقيات

Regulation School

ظهرت نظرية التسوية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، اعتمادا على أبحاث كل من Robert Boyer و Michel Aglietta، وقد جاءت هذه النظرية لتحليل عملية الانتقال من النمو إلى الأزمة، وهذا للإشارة إلى نهاية فترة النمو التي عرفتها أغلب الدول المتقدمة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو ما يعرف بـ: "الثلاثين المجيدة" في الفترة ما بين 1945 و19

ميز رواد نظرية التسوية بين الأزمات الدورية والأزمة الهيكلية، وركزوا على دراسة الأزمات الهيكلية فقط تلك المرتبطة بنمط التسوية. وبناء على ذلك حددوا أربعة أشكال للأزمات:

- **الأزمات الخارجية Exogenic crises**: ناتجة عن حدث خارجي؛ يمكن أن تكون مزعجة للغاية ولكنها لا يمكن أن تعرض نمط التسوية للخطر وحتى نمط التراكم، يعتبر الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن جميع الأزمات خارجية.
- **الأزمات الداخلية Endogenous crises**: هي أزمات دورية ضرورية وحتمية، لأنها تجعل من الممكن إلغاء الاختلالات المتراكمة خلال مرحلة التوسع دون تدهور كبير في الأشكال المؤسسية. لا يمكن فصل هذه الأزمات عن الرأسمالية.
- **أزمة نمط التسوية**: حيث لا يمكن تجنب دوامة الانحدار، يجب تعديل الأشكال المؤسسية وطرق تدخل الدولة في الاقتصاد. أفضل مثال على ذلك هو أزمة 1929 حيث لم تؤد حرية قوى السوق والمنافسة إلى مرحلة متجددة من التوسع.
- **أزمة نظام التراكم**: من المستحيل الاستمرار في النمو لفترة طويلة الأجل دون حدوث اضطراب في الأشكال المؤسسية، أفضل مثال على ذلك هو أزمة 1929، حيث تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين بالانتقال من نمط التراكم الذي يتميز بالإنتاج الضخم دون الاستهلاك بالحجم الكبير إلى النمط الذي يتميز بالإنتاج الضخم والاستهلاك بالحجم الكبير.

تناقش نظرية التسوية التغيير التاريخي للاقتصاد السياسي من خلال مفهومين أساسيين: "نظام التراكم Accumulation Regime (AR)" و "نمط التسوية Mode of Regulation" (MR):

- **نظام التراكم AR**: يصف Alain Lipietz نظام تراكم الفوردية على أنه نظام للإنتاج الضخم Mass-Producing مع حصة متناسبة من القيمة المضافة، مما يؤدي إلى استقرار ربحية المؤسسة، وذلك باستخدام كامل الطاقة الانتاجية والعمالية.
- **نمط التسوية MR**: عبارة عن مجموعة من القوانين المؤسسية والمعايير وأشكال الدولة ونماذج السياسة والممارسات الأخرى التي توفر سياق عملية التراكم.